



الكويت - رؤية اقتصادية ٢٠١٥



ملخص تنفيذي

(أ) المستجدات الأخيرة (2014)

- من المقدر أن يكون نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي قد تباطأ إلى نسبة 1,3% في عام 2014 على نحو يعكس ثبات معدل انتاج المواد الهيدروكربونية والنمو الطفيف في القطاع غيرالنفطي بسبب انخفاض الإنفاق الاستثماري
- ارتفع التضخم إلى 2,9% في عام 2014 بسبب زيادة الطلب مع تنامي عدد السكان بالإضافة إلى اختناقات الإمداد- زاد معدل تضخم الإيجارات بنسبة 4,4%
- تقلص فائض الحساب الجاري إلى نسبة تقدر بـ 35,5% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2014 (40,5% في عام 2013)، على نحو يعكس انخفاض العائدات من صادرات المواد الهيدروكربونية وارتفاع الصادرات
- انخفض الفائض المالي بنسبة تقدر بـ 23,8% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2014 (32,2% في عام 2013) نتيجة انخفاض عائدات النفط وارتفاع الدعم وزيادة رواتب القطاع الحكومي
- تباطأ نمو القطاع المصرفي في عام 2014، حيث أدى الانخفاض في أسعار النفط إلى تراجع نمو الودائع إلى 3,2%، وقد نجحت البنوك بارتياح في تلبية الزيادة في الطلب على القروض (6,2%)، خاصة من القطاع الاستهلاكي، ما أدى إلى ارتفاع نسبة القروض إلى الودائع (92,1%)، واستمرت البنوك في تنظيم ميزانياتها العمومية من القروض غير العاملة، ما قاد إلى تحقيق ربحية معتدلة (10,0% عائد على السهم)

(ب) توقعات الاقتصاد الكلي (2015 - 2017)

- الكويت في وضع جيد لمواجهة الانخفاض العالمي في أسعار النفط بفضل متانة أسس الاقتصاد الكلي ولامتلاكها أدنى معدل لتعادل أسعار النفط بين دول مجلس التعاون الخليجي
- يفدر لنمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي أن يتباطأ في عام 2015 (1,0%) مع خفض الحكومة للإنفاق، قبل أن يرتفع في عام 2016 (1,8%) وفي عام 2017 (3,3%) مع البدء في تنفيذ مشاريع التطوير الكبرى
- يتوقع لخفض الدعم أن يرفع معدل التضخم المحلي، خاصة في 2015، وسيعادله جزئياً انخفاض التضخم المستورد، وتوقع بصفة عامة أن يبلغ معدل التضخم 4,2% في 2015، و 4,1% في عام 2016، و 3,8% في عام 2017
- يفدر لفائض الحساب الجاري أن يتقلص إلى نسبة 12,6% من الناتج المحلي الإجمالي في 2015، بسبب انخفاض أسعار النفط، قبل أن يتعافى إلى نسبة 15,8% في عام 2016، وإلى 16,6% في 2017 مع انتعاش أسعار النفط
- يتوقع تحقق فائض مالي صغير في عام 2015 (1,6%) من الناتج المحلي الإجمالي) مع خفض الحكومة للإنفاق، ويتوقع للفائض أن يرتفع إلى متوسط 4,9% من الناتج المحلي الإجمالي في الفترة 2016-2017 مع انتعاش عائدات المواد الهيدروكربونية
- تتوقع أن يتباطأ نمو الودائع في عام 2015 (2,4%) حيث أن الانخفاض في الفوائض المالية يؤدي إلى خفض التدفقات النقدية الحكومية إلى القطاع المصرفي، ولكن يتوقع أن يرتفع مجدداً في عام 2016 (5,2%) وعام 2017 (8,0%)، وسيكون نمو الائتمان أسرع بقليل مع استمرار الإقراض الاستهلاكي القوي، كما يتوقع للربحية أن ترتفع بفضل انخفاض نسبة القروض غير العاملة وارتفاع رؤوس أموال البنوك

المحتويات

2	خلفية
3	المستجدات الأخيرة
5	توقعات الاقتصاد الكلي
7	المؤشرات الرئيسية
8	مطبوعات مجموعة QNB
9	الشبكة الدولية لمجموعة QNB

يوانس مونجارديني

رئيس قسم الاقتصاد

+974 4453 4412

joannes.mongardini@qnb.com

روري فايف

اقتصادي أول

+974 4453 4643

rory.fyfe@qnb.com

إحسان حُمان

اقتصادي

+974 4453 4423

ehsan.khoman@qnb.com

حمدة آل ثاني

اقتصادية

+974 4453 4646

hamda.althani@qnb.com

زياد داود

اقتصادي

+974 4453 4642

ziad.daoud@qnb.com

الفريق الاقتصادي

economics@qnb.com

الإغلاق التحريفي: 3 مارس 2015

تملك الكويت أعلى مستوى لنصيب الفرد من الاحتياطات النفطية في العالم

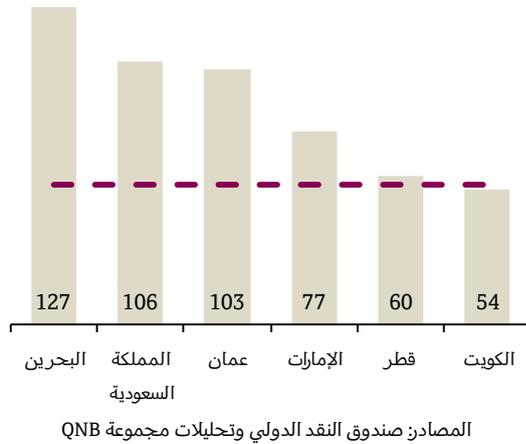
نصيب الفرد من احتياطي النفط (2013)
(ألف برميل للفرد الواحد)



المصادر: بريتيش بتروليوم وصندوق النقد الدولي وتحليلات مجموعة QNB

ضخامة احتياطات الكويت النفطية المؤكدة (102 مليار برميل) وصغر حجم سكانها (3,9 مليون) يعنى أن لديها أكبر احتياطي من النفط في العالم للفرد الواحد. وبمعدل الإنتاج الحالي، فإن احتياطات الكويت ستدوم لمدة 89 سنة. وتوجد هذه الاحتياطات أساساً في حقل برقان، الذي يعد ثاني أكبر حقل نفط في العالم. وبالإضافة إلى ذلك، تملك الكويت احتياطات كبيرة من الغاز ستدوم لمدة 114 عاماً بمعدلات الاستخراج الحالية. في عام 2013، استحوذ قطاع النفط والغاز على نسبة 87% من الصادرات و80% من الإيرادات الحكومية و63% من الناتج المحلي الإجمالي للكويت. وتستمر الهيدروكربونات في النمو- فقد ارتفع إنتاج النفط من حوالي 2 مليون برميل / يوم بأوائل العقد الماضي إلى أكثر من 3 مليون برميل في الوقت الحاضر. وخلال نفس الفترة، ارتفع إنتاج الغاز من أقل من 0,2 مليون برميل نفط مكافئ يوميا إلى 0,3 مليون تقريباً. وقد تم استثمار عائدات النفط والغاز في القطاع غير النفطي، ما أدى إلى زيادة النمو الاقتصادي وازدياد تدفق العمالة الوافدة. وبشكل عام، ارتفع الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد على أساس تعادل القوة الشرائية من 51 ألف دولار أمريكي في عام 2000 إلى حوالي 68 ألف دولار أمريكي في عام 2014.

التعادل المالي لسعر النفط لدول مجلس التعاون الخليجي (توقعات 2015)
(دولار/برميل)

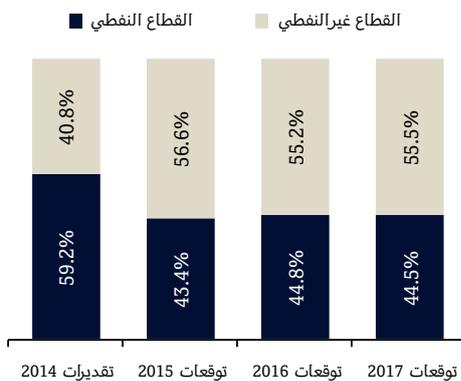


المصادر: صندوق النقد الدولي وتحليلات مجموعة QNB

قامت الكويت ببناء أكبر مخرات مالية في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي لحماية اقتصادها من آثار انخفاض أسعار النفط

ساعدت الفوائض الكبيرة في الحساب الجاري والمالية دولة الكويت على بناء مصدات عازلة من انخفاض أسعار النفط. ويبلغ مستوى التعادل المالي لسعر النفط- وهو السعر الذي تتساوى عنده إيرادات الميزانية مع النفقات- في الوقت الحاضر 54 دولار أمريكي للبرميل وفقاً لصندوق النقد الدولي، وهو المستوى الأدنى في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي. وهذا يعني أن الكويت واحدة من البلدان المصدرة للنفط الأقدر على تحمل انخفاض أسعار النفط. وتوقع أن تتعافى أسعار النفط تدريجياً مع توقف المنتجين الهامشين عن إنتاج النفط، خاصة في الولايات المتحدة بسبب عدم الجدوى التجارية. وعلى هذا الأساس، من المرجح أن يواصل الميزان المالي في الكويت تحقيق فائض في 2015 وما بعدها. وعلاوة على ذلك، تملك الكويت مصدات خارجية ومالية قوية ودين عام منخفض وصندوق ضخم للثروة السيادية للصمود أمام انخفاض أسعار النفط حتى لأقل مما هي عليه الآن.

الإسهام في الناتج المحلي الإجمالي الاسمي
(% من الناتج المحلي الإجمالي)



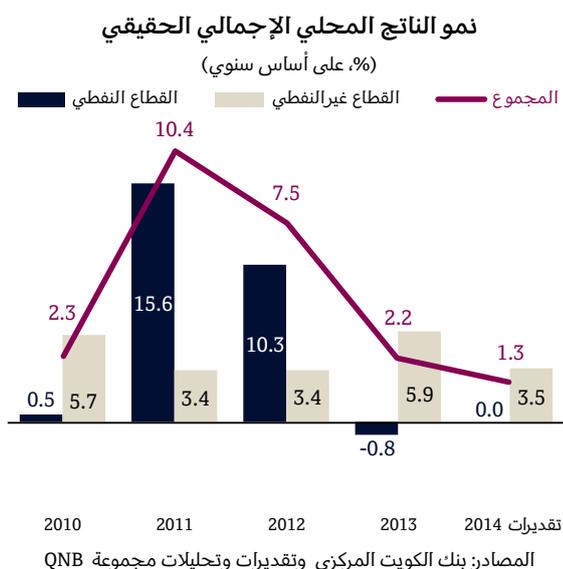
المصادر: بنك الكويت المركزي وتوقعات مجموعة QNB

مستقبلاً، تهدف الكويت لتعزيز القطاع غير النفطي لتنويع اقتصادها

من المتوقع أن تدفع خطط التنويع التي وضعتها الحكومة النمو في القطاع غير النفطي. وتهدف رؤية الكويت 2035 لتحويل اقتصاد البلاد إلى مركز تجاري ومالي مدفوعاً بنشاط القطاع الخاص. ويتوقع لهذا أن يؤدي إلى نموذج جديد للنمو مبني على أساس اقتصاد أكثر تنوعاً. وتركز الخطة الخمسية الجديدة للتنمية للسنوات 2015-2019، التي تم اعتمادها مؤخراً من قبل البرلمان، على إصلاحات أساسية لدعم المؤسسات المالية وتنمية القطاع الخاص. كما تستهدف أيضاً سلسلة من مشاريع البنية التحتية (الإسكان، والسكك الحديدية، والمترو، والميناء الجديد، والمطار، ومدينة إعلامية). ومن المتوقع أن تساعد خطط التنويع هذه، إضافة إلى انخفاض أسعار النفط، على تقليص نصيب قطاع النفط والغاز من نسبة تقدر بـ 59.2% من الناتج المحلي الإجمالي في 2014 إلى 44,5% بحلول عام 2017.

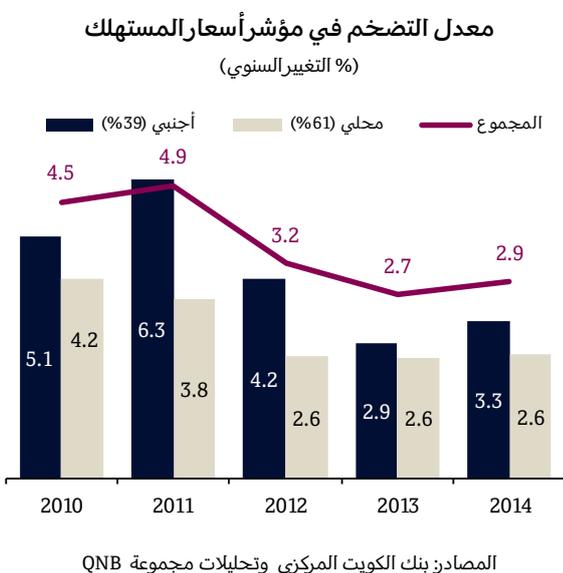
المستجدات الأخيرة (2014)

يقدّر أن يكون نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي قد تباطأ في عام 2014 بسبب ثبات معدل إنتاج النفط والغاز وانخفاض الاستثمار



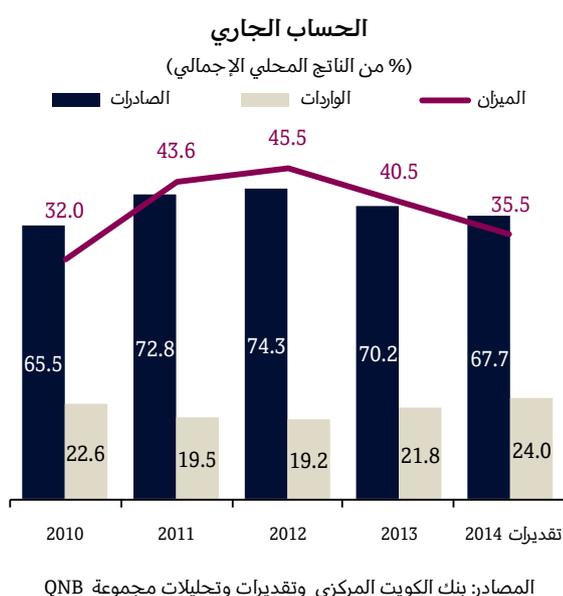
يقدّر أن نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي قد تراجع قليلاً إلى 1,3% في عام 2014. وتوضح المؤشرات الشهرية بأن إنتاج النفط والغاز كان ثابتاً بصفة عامة. فبينما انخفض إنتاج النفط الخام بشكل طفيف، قوبل ذلك بارتفاع في إنتاج الغاز وقد استثمرت الكويت بكثافة في استكشاف وإنتاج الغاز الطبيعي لتلبية احتياجات الكهرباء المحلية والاحتياجات الصناعية. ويعزى النمو في القطاع غير النفطي (يقدر بنحو 3,5% في عام 2014) أساساً إلى الاستهلاك الخاص، مدعوماً بارتفاع الأجور الحكومية والدعم. وقد دعم ذلك النمو في قطاع الخدمات، الذي شهد نمواً يقدر بنسبة 5,0% في عام 2014. كما أضاف ارتفاع إنتاج البتروكيماويات أيضاً دفعة قوية لنمو القطاع غير النفطي.

ارتفع معدل التضخم في عام 2014 على خلفية الزيادة في الطلب نتيجة ارتفاع في عدد السكان إضافة للاختناقات في الإمداد



ارتفع معدل التضخم في مؤشر أسعار المستهلك إلى 2,9% في عام 2014 حيث قاد النمو السكاني (2,8%) إلى دفع الإيجارات وزيادة الطلب على السلع الاستهلاكية. والإسكان هو أكبر مكون لسلة مؤشر أسعار المستهلك (29%)، وارتفعت الإيجارات بشكل مطرد في عام 2014، وبلغت نسبة 4,4% في المتوسط مقارنة مع 3,8% في عام 2013. وأدى التزايد المطرد في عدد السكان إلى جانب نقص الاستثمار في المساكن الجديدة إلى إحداث ضغوط تصاعدية على الإيجارات. وقد ترتب على ذلك استمرار تضخم محلي معتدل بنسبة 2,6% في عام 2014. بينما تسارع التضخم المستورد إلى 3,3% في عام 2014 حيث قاد الطلب القوي على الاستهلاك إلى رفع أسعار المواد المستوردة مثل الأثاث (تضخم 4,8% في عام 2014). ومع ذلك، تم تعويض ذلك من خلال انخفاض معدل التضخم في أسعار المواد الغذائية (2,9% في عام 2014) بموازاة تدني أسعار السلع العالمية، وهو ما أبقى التضخم المستورد معتدلاً.

تقلص فائض الحساب الجاري في عام 2014 بسبب انخفاض أسعار النفط وارتفاع الواردات



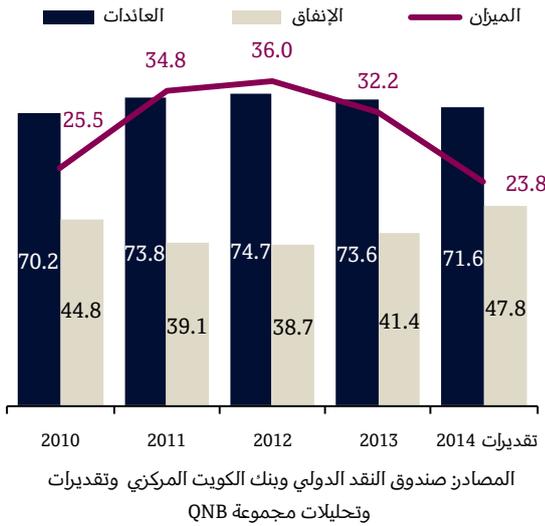
تقلص فائض الحساب الجاري إلى ما يقدر بنسبة 35,5% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2014 (40,5% في عام 2013)، مما يعكس انخفاض عائدات النفط والغاز وارتفاع الواردات. فقد انخفض متوسط أسعار النفط في 2014 إلى 99,7 دولار للبرميل مقابل متوسط 108,7 دولار للبرميل في عام 2013، مما أدى إلى انخفاض عائدات تصدير النفط. وزادت الواردات بفعل ارتفاع الطلب المحلي مدعوماً بالإنفاق الحكومي القوي على الدعم والأجور يعكس العجز في الحساب الرأسمالي والمالي إعادة استثمار فائض الحساب الجاري في الأصول الأجنبية، بما في ذلك من خلال صندوق الثروة السيادية. ومن المرجح أن يكون عجز الحساب الرأسمالي والمالي قد انخفض في عام 2014 بموازاة تراجع في فائض الحساب الجاري. وبلغت الاحتياطيات الدولية 29,3 مليار دولار أمريكي أو 8,1 أشهر من غطاء الواردات المحتملة في نهاية عام 2014. كما أن الدينار الكويتي، المربوط إلى سلة من العملات غير المعلنة، قد انخفض قليلاً مقابل الدولار الأمريكي.

أدى انخفاض عائدات النفط والغاز إلى تقليص الفائض المالي

انخفض الفائض المالي إلى ما يقدر بـ 23,8% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2014 (32,2% في عام 2013) بسبب انخفاض عائدات النفط وارتفاع الدعم والأجور الحكومية. وقد تراجعت العائدات إلى ما يقدر بـ 71,6% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2014 من 73,6% في عام 2013 نتيجة لانخفاض أسعار النفط وثبات معدل إنتاج الهيدروكربونات. وفي ذات الوقت، واصلت الحكومة تكثيف الإنفاق الجاري على الدعم والأجور، ما رفع النفقات العامة إلى ما يقدر بـ 47,8% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2014 من 41,4% في عام 2013. وقد تم اتخاذ بعض التدابير لخفض جمارح الإنفاق الجاري حيث يتم حالياً رفع الدعم عن الطاقة (الذي يقدر بنحو 9% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2013) بشكل تدريجي. وكان سعر الديزل قد تضاعف ثلاث مرات في عام 2014، ووصل إلى 0,59 دولار للتر الواحد في بداية عام 2015. كما قررت الحكومة أيضاً خفض مخصصات العلاج للكويبيين المسافرين للعلاج في الخارج. وقد ظل الدين العام متديناً عند نسبة تقدر بحوالي 6,2% من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام 2014.

الميزان المالي

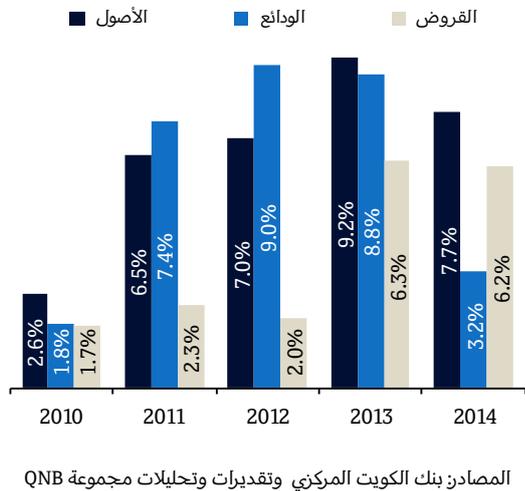
(% من الناتج المحلي الإجمالي)



تباطأ نمو القطاع المصرفي في عام 2014 في حين ظلت البنوك تتمتع بسيولة عالية

تراجع نمو القطاع المصرفي في عام 2014. فقد انخفض نمو الودائع إلى 3,2%، على نحو يعكس انخفاض الفوائض المالية. ومع ذلك، ظلت البنوك تتمتع بسيولة عالية (كانت نسبة القروض إلى الودائع 92,6% في نهاية 2014) مع استمرار الحكومة في توفير قاعدة تمويلية كبيرة ومستقرة. وكان نمو القروض أقوى من نمو الودائع حيث أدت الزيادة في الاستهلاك الخاص إلى رفع الطلب على القروض الاستهلاكية. كما كان نمو الأصول أعلى من كل من نمو الودائع والإقراض حيث وُجّهت البنوك سيولتها الفائضة نحو الاستثمارات. واستمرت البنوك في تنظيف ميزانياتها العمومية من القروض المتعثرة (تقدر القروض المتعثرة بنسبة 3,5% في نهاية 2014). وأدى ذلك إلى ربحية معتدلة، مع وصول العائد على حقوق المساهمين إلى ما يقدر بنسبة 10,0% في المتوسط في عام 2014.

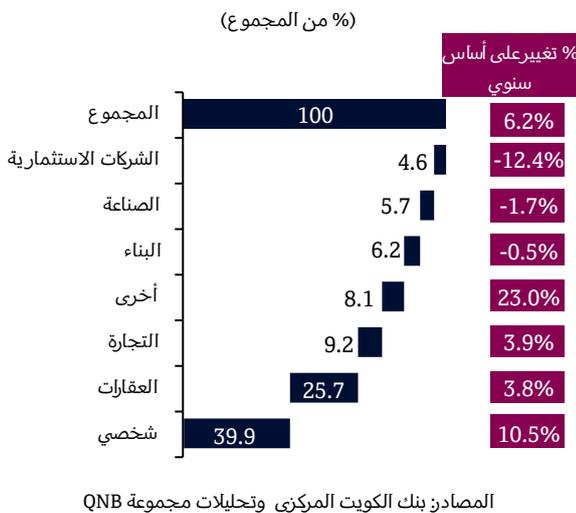
نمو القطاع المصرفي



الإقراض الاستهلاكي يقود نمو القروض على الرغم من تنظيف دفاتر البنوك من القروض المتعثرة

بصفة عامة، كان النمو في التسهيلات الائتمانية بنسبة 6,2% في عام 2014. ويعزى معظم هذا النمو إلى القروض الاستهلاكية، والتي نمت بنسبة 10,5% في عام 2014 وشكلت 39,9% من محفظة القروض بنهاية العام. وجاء نمو الإقراض إلى القطاع العقاري بمخاطره العالية أبطأ مما كان عليه في السابق. وحدث تراجع في الإقراض للشركات الاستثمارية (المؤسسات غير المصرفية التي تقدم مجموعة من الخدمات المالية، بما في ذلك المتاجرة في الأوراق المالية، والوساطة المالية وإدارة الأصول) نتيجة لتخفيف الشركات لديونها، وكذلك نتيجة لقيام البنوك بشطب القروض المتعثرة لهذه الشركات. واضطرت شركات الاستثمار إلى خفض ديونها منذ انهيار عام 2009 الذي تحملت فيه هذه الشركات خسائر كبيرة نتيجة التعرض المفرط لقطاع العقارات وأسواق الأسهم. ووفقاً لصندوق النقد الدولي، فإن المخاطر المتعلقة بشركات الاستثمار قد تم احتواؤها الآن بعد تطويق مخاطرها وتعزيز الرقابة التنظيمية على أنشطتها.

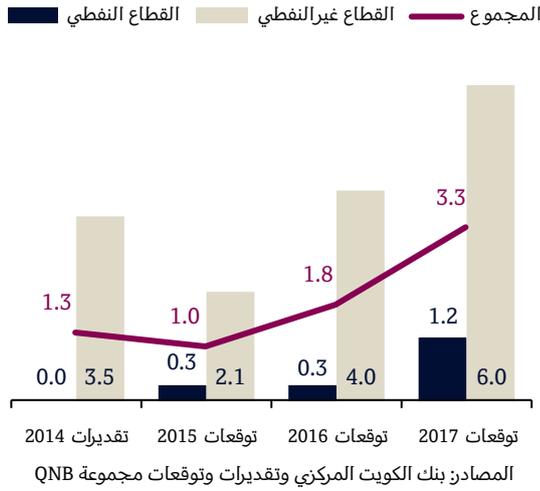
الخدمات المصرفية حسب القطاع (2014)



توقعات الاقتصاد الكلي (2015-2017)

من المتوقع أن يتباطأ النمو في عام 2015 ثم يتعافى ما بين 2016 و2017 مع تحفيز المشاريع الكبرى للنمو في القطاع غير النفطي

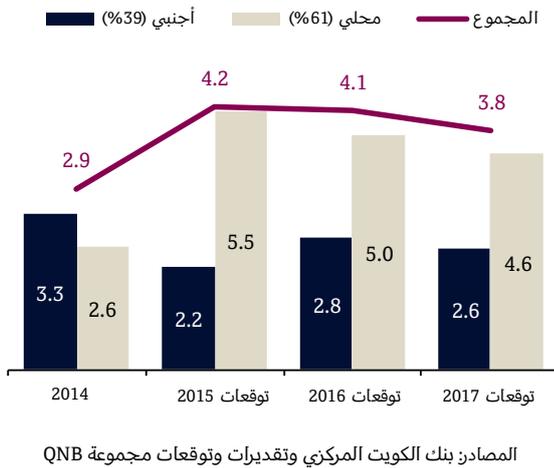
نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي حسب القطاع
(%، على أساس سنوي)



من المنتظر أن يتباطأ نمو الناتج المحلي الحقيقي في 2015 مع تقليص الحكومة للدعم ثم يعود للتعافي في 2016 و2017 مع بدء العمل في تنفيذ مشاريع تنموية كبرى. وهناك مخطط لاستثمار 100 مليار دولار ما بين 2015 و2019 بهدف تعزيز الإنتاج وتطوير المنشآت البتروكيمياوية والمصافي والنقل. وصرح مؤخرا رئيس شركة البترول الوطنية بأن الكويت تهدف لإضافة 5% للقدرة الإنتاجية بحلول 2016. وسيأتى ذلك بشكل رئيسي من استخدام تقنيات الاستخلاص المعزز للنفط في حقل برقان الذي يعتبر ثاني أكبر حقل نفطي في العالم وتبلغ قدرته الانتاجية 1,7 مليون برميل في اليوم. أما بخصوص القطاع غير النفطي فقد اتخذت الحكومة قرارها التاريخي بتقليص الدعم، ما سيؤدي إلى ارتفاع الأسعار وخفض الطلب، وهو ما من شأنه إبطاء نمو القطاع غير النفطي إلى 2,1% في عام 2015. لكن، يُتوقع أن يتعافى النمو ما بين 2016 و2017 مع البدء في إنفاق استثماري بقيمة 155 مليار دولار في القطاع غير النفطي يقدر أن يتم تنفيذه ما بين 2015 و2019.

من المرجح أن يرتفع التضخم المحلي مع تنفيذ الإلغاء التدريجي للدعم

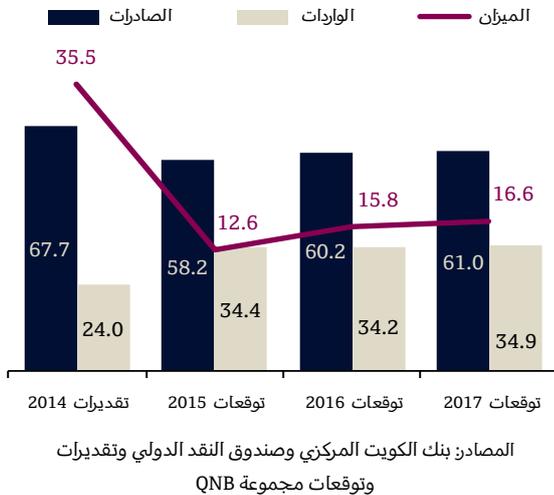
التضخم
(% تغيير سنوي)



من المتوقع أن يرتفع التضخم الكلي إلى نسبة 4,2% في 2015 على إثر تقليص الدعم قبل أن يعود للاعتدال ما بين 2016 و2017. يُنتظر أن يرتفع التضخم المحلي إلى نسبة 5,5% في 2015 بسبب ارتفاع أسعار الوقود والمياه، لكن من المرجح أن ينخفض هذا التأثير إلى نسبة 5,0% في 2016 و4,6% في 2017. بالإضافة لذلك، فقد أدى ضعف الاستثمار إلى نقص الطاقة الإنتاجية في الاقتصاد، مما يضع ضغوطا تصاعدية على الأسعار المحلية. وبالخصوص، فإن نقص المعروض من المساكن يؤدي إلى رفع أسعار الإيجارات ما من شأنه التأثير على باقي الأسعار المحلية. ومن جهة الطلب، يُتوقع أن يظل النمو السكاني مستقرا عند نسبة 2,8%، وهو ما سيزيد من الضغوطات التضخمية المحلية. لكن، سيتم تعويض هذا الارتفاع في التضخم المحلي من خلال تباطؤ التضخم الأجنبي في 2015 مع تراجع أسعار السلع العالمية بسبب ضعف الطلب العالمي. غير أنه يُتوقع لهذا الانخفاض في أسعار السلع العالمية أن يغير اتجاهه ما بين 2016 و2017 وبالتالي يؤدي إلى ارتفاع التضخم الأجنبي.

من المتوقع أن ينخفض فائض الحساب الجاري في 2015، ثم يعود للارتفاع ما بين 2016 و2017 بموازاة أسعار النفط...

ميزان الحساب الجاري
(% من الناتج المحلي الإجمالي)



من المنتظر أن يتقلص فائض الحساب الجاري في عام 2015 بسبب انخفاض أسعار النفط قبل التعافي ما بين 2016 و2017 بموازاة ارتفاع أسعار النفط. تتوقع أن يصل متوسط أسعار خام برنت إلى 56,2 دولار للبرميل في 2015 ثم يشهد السعرات ارتفاعا إلى 64,1 دولار للبرميل في 2016 و69,0 دولار للبرميل في 2017. وشكلت الصادرات النفطية 86% من مجموع الصادرات في 2014، وهو ما يُرجح معه تراجع الصادرات في 2015 قبل أن تتعافى قليلا ما بين 2016 و2017. وتوقع استمرار النمو المطرد في القطاع غير النفطي، مما سيدعم الطلب على الاستيراد ما بين 2015 و2017. وبالتالي، من المنتظر أن ينخفض فائض الحساب الجاري إلى 12,6% من الناتج المحلي الإجمالي في 2015 قبل الرجوع إلى 15,8% في 2016 و16,6% في 2017.

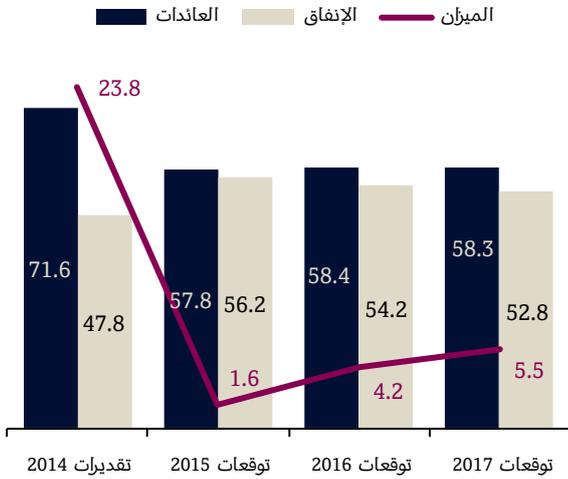
..بينما ستظل الاحتياطيات الدولية وافرة

احتياطي النقد الأجنبي وسعر الصرف

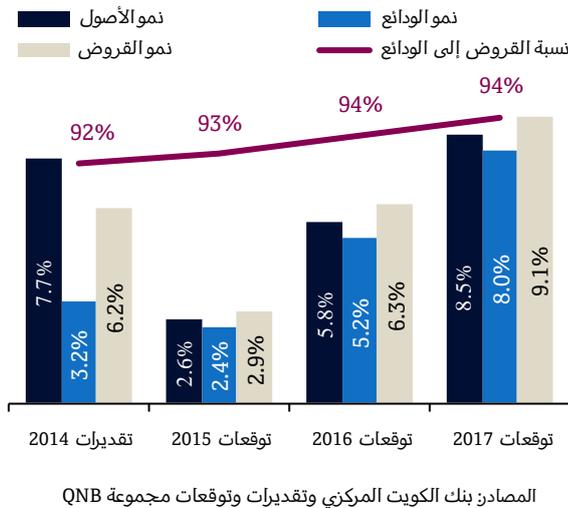


الميزان المالي

(% من الناتج المحلي الإجمالي)



القطاع المصرفي



تتوقع انخفاضاً معتدلاً في الاحتياطيات الدولية حيث سيتم التعويض عن انخفاض فائض الحساب الجاري بتراجع التدفق الخارجي للاستثمارات في إطار الحساب الرأسمالي والمالي. تتوقع أن تظل الاحتياطيات الدولية في وضع مريح جداً رغم برنامج الإنفاق الاستثماري الكبير ما بين 2015 و 2019 الذي يبلغ حوالي 255 مليار دولار أمريكي والذي سيرفع الطلب على الواردات. ورغم ذلك، سيظل الحساب الجاري يشهد فائضاً، كما تتوقع أن يتراجع خروج الاستثمارات في الحساب الرأسمالي والمالي. وبالتالي، فإن الاحتياطيات الدولية ستشهد انخفاضاً هامشياً فقط من حيث شهور تغطية الواردات. بالإضافة لذلك، تملك الكويت أصولاً أجنبية كبيرة بما فيها تلك التي في حيازة صندوق الثروة السيادية. كما تتوقع انخفاضاً طفيفاً آخر في قيمة الدينار الكويتي أمام الدولار الأمريكي حيث أن الارتفاع المتوقع لأسعار الفائدة في الولايات المتحدة سيؤدي إلى ارتفاع قيمة الدولار الأمريكي مقابل العملات الرئيسية الأخرى.

سينخفض الميزان المالي بسبب تراجع أسعار النفط لكن تقليص الإنفاق الجاري قد يبقيه في حالة فائض

من المتوقع أن يشهد الميزان المالي فائضاً بسيطاً بنسبة 1,6% من الناتج المحلي الإجمالي في 2015 مع قيام الحكومة بتقليص الإنفاق. ومن المتوقع أن ينمو هذا الفائض بمتوسط 4,9% من الناتج المحلي الإجمالي ما بين 2016 و 2017 مع تعافي عائدات النفط. شكلت عائدات النفط 77% من مجموع عائدات الميزانية في 2014. لذلك، من المتوقع أن تصل عائدات الحكومة إلى أدنى مستوياتها في 2015 مع هبوط أسعار النفط إلى أقل مستوى قبل الارتفاع ما بين 2016 و 2017. وقد أعلنت الحكومة عن خطط لتقليص الإنفاق الجاري في 2015، وهو ما سيتحقق بصفة أساسية عبر إلغاء الدعم (أغلب الدعم موجه إلى الوقود والمياه والكهرباء والرعاية الصحية والبترو). وسيؤدي ذلك إلى تخفيض الإنفاق ما بين 2015 و 2017 رغم فائز الميزانية المتزايدة وحجم الاستثمارات العمومية الأخذ في الارتفاع.

من المتوقع أن يتباطأ نمو القطاع المصرفي في 2015 بسبب ضعف نمو الودائع، لكن سيتغير الوضع ما بين 2016 و 2017

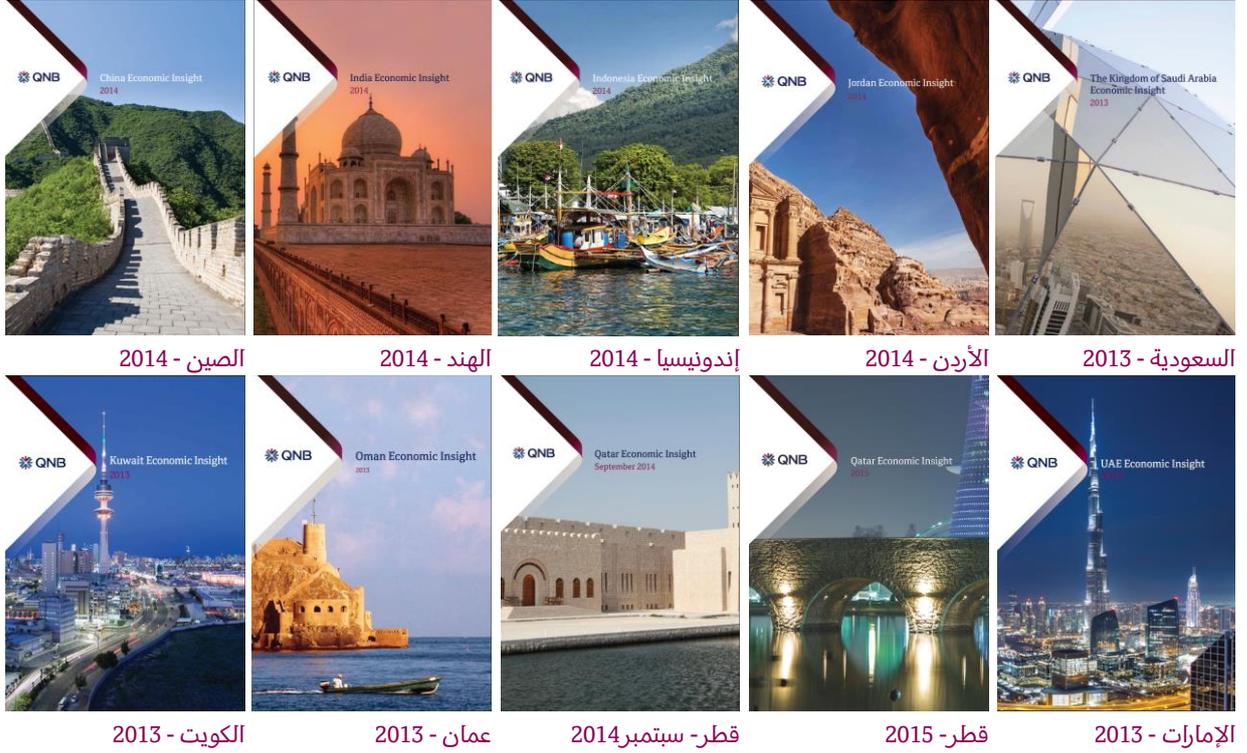
تتوقع تباطؤ نمو الودائع في 2015 حيث أن تقلص الفائض المالي سيقبل من التدفقات نحو القطاع المصرفي لكن سيتغير هذا الاتجاه ما بين 2016 و 2017. من المرجح أن يؤدي انخفاض نمو الودائع وضعف الطلب على الائتمان إلى تباطؤ نمو الأصول والقروض في 2015. وما بين 2016 و 2017، تتوقع أن يؤدي ارتفاع الحساب الجاري والفوائض المالية إلى ارتفاع نمو الودائع. وتتوقع أن يكون نمو القروض أكبر قليلاً من نمو الودائع بسبب زيادة الإقبال على طلب القروض الاستهلاكية. ونتيجة لذلك، سترتفع نسبة القروض إلى الودائع بشكل تدريجي. مستقبلاً، تتوقع أن ترتفع ربحية البنوك حيث أن قوة أسس الاقتصاد الكلي في الكويت تدعم جودة الأصول وحيث أن دفاقر القروض قد جرى تنظيفها من القروض غير العاملة، كما أن البرنامج الاستثماري الحكومي يوفر فرصاً جديدة للتمويل.

المؤشرات الرئيسية

توقعات	توقعات	توقعات	تقديرات	2013	2012	2011	2010	
2017	2016	2015	2014					
								مؤشر القطاعات الحقيقية
3.3	1.8	1.0	1.3	2.2	7.5	10.4	2.3	نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%)
1.2	0.3	0.3	0.0	-0.8	10.3	15.6	0.5	القطاع النفطي
6.0	4.0	2.1	3.5	5.9	3.4	3.4	5.7	القطاع غير النفطي
149.1	138.3	126.6	170.6	175.8	174.0	154.0	115.4	الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (مليار دولار أمريكي)
7.8	9.2	-25.8	-3.0	1.0	13.0	33.5	8.9	النمو (%)
44.5	44.8	43.4	59.2	62.8	65.2	63.3	55.6	القطاع النفطي (% من الناتج المحلي الإجمالي)
62.1	57.4	52.4	68.1	70.8	72.0	67.1	61.3	نصيب الفرد من الناتج المحلي (ألف دولار أمريكي)
3.8	4.1	4.2	2.9	2.7	3.2	4.9	4.5	تضخم أسعار المستهلك (%)
4.6	5.0	5.5	2.6	2.6	2.6	3.8	4.2	المحلي (69% من السلة)
2.6	2.8	2.2	3.3	2.9	4.2	6.3	5.1	الأجنبي (31% من السلة)
5.5	4.2	1.6	23.8	32.2	36.0	34.8	25.5	الموازنة (% من الناتج المحلي الإجمالي)
58.3	58.4	57.8	71.6	73.6	74.7	73.8	70.2	الإيرادات
52.8	54.2	56.2	47.8	41.4	38.7	39.1	44.8	المصروفات
5.1	5.6	6.2	6.2	6.2	6.8	8.5	11.3	الدين العام
								القطاع المالي (% من الناتج المحلي الإجمالي)
16.6	15.8	12.6	35.5	40.5	45.5	43.6	32.0	ميزان الحساب الجاري
26.1	26.0	23.8	43.8	48.4	55.1	53.3	42.9	ميزان السلع والخدمات
61.0	60.2	58.2	67.7	70.2	74.3	72.8	65.5	الصادرات
-34.9	-34.2	-34.4	-24.0	-21.8	-19.2	-19.5	-22.6	الواردات
-15.3	-14.6	-11.6	-32.8	-41.0	-45.9	-39.6	-37.9	ميزان الحساب الرأسمالي والمالي
7.2	7.5	7.8	8.1	7.7	8.1	8.2	7.4	احتياطي النقد الأجنبي (تغطية الواردات)
27.2	27.3	27.6	19.9	18.8	20.3	24.3	33.4	الدين الخارجي
								المؤشرات النقدية
8.0	5.2	2.4	2.8	9.8	6.5	8.2	3.0	نمو النقد وشبه النقد
5.5	4.8	3.3	2.0	2.0	2.4	2.5	2.5	سعر الفائدة (%)
0.31	0.30	0.30	0.28	0.28	0.28	0.28	0.29	سعر الصرف دولار أمريكي: دينار كويتي (متوسط)
								المؤشرات المصرفية (%)
غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	10.0	8.9	9.0	8.1	9.1	العائد على حقوق المساهمين
2.9	3.2	3.4	3.5	3.6	5.2	7.3	8.9	نسبة القروض المتعثرة
غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	18.3	18.0	18.5	18.9	نسبة كفاية رأس المال
8.5	5.8	2.6	7.7	9.2	7.0	6.5	2.6	نمو الأصول
9.1	6.3	2.9	6.2	6.3	2.0	2.3	1.7	نمو الائتمان
8.0	5.2	2.4	3.2	8.8	9.0	7.4	1.8	نمو الودائع
94.5	93.5	92.6	92.1	89.6	91.6	98.0	102.9	نسبة القروض إلى الودائع
								بنود المذكرة
4.3	4.2	4.1	4.0	3.9	3.8	3.7	3.6	السكان (مليون)
2.8	2.8	2.8	2.8	2.8	2.8	2.8	2.8	النمو (%)
3.18	3.14	3.14	3.13	3.13	3.16	2.88	2.54	إنتاج النفط (مليون برميل في اليوم)
0.29	0.28	0.28	0.28	0.28	0.28	0.24	0.21	إنتاج الغاز (مليار قدم مكعب في اليوم)
69.0	64.1	56.2	99.7	108.7	111.8	111.0	79.8	متوسط سعر خام برنت (دولار أمريكي/برميل)

المصادر: بلومبيرغ، وپريتيش بتروليوم، وبنك الكويت المركزي وصندوق النقد الدولي وتوقعات قسم الاقتصاد بمجموعة QNB

تقارير الرؤى الاقتصادية الأخيرة



الصين - 2014

الهند - 2014

إندونيسيا - 2014

الأردن - 2014

السعودية - 2013

الكويت - 2013

عمان - 2013

قطر - سبتمبر 2014

قطر - 2015

الإمارات - 2013

تقارير قطر

الرائد الشهري لدولة قطر

التحليلات الاقتصادية الأخيرة

قطري وضع جيد لمواصلة جهود التنويع الاقتصادي
تأثير طفيف للتطورات في اليونان على المشهد الاقتصادي العالمي
لماذا خفض بنك إندونيسيا المركزي سعر الفائدة؟
هل نحن مقبلون على أزمة أخرى بسبب شح الدولار؟
هل تتجه أسعار النفط نحو الانتعاش؟
استمرار تقلب التدفقات الرأسمالية نحو الأسواق الناشئة خلال 2015
كيف تعلم البنك المركزي الأوروبي أن يتعايش مع التيسير الكمي
تباطؤ الاقتصاد الصيني قد يزيد من انكماش أسعار السلع
الانكماش الكبير لعام 2015
معدلات التضخم في قطر ظلت معتدلة خلال عام 2014
لماذا تعاني التجارة العالمية من الركود؟
القطاع غير النفطي في قطر أصبح يمثل أكثر من نصف الناتج المحلي الإجمالي
تهاوي العملة الروسية قد يقود إلى مشاكل إضافية
خمس تنبؤات للاقتصاد العالمي في عام 2015
الاقتصاد القطري سيظل صامداً أمام تراجع أسعار النفط
انكماش الأسعار يشكل تهديداً لأسعار المنازل العالمية
انخفاض أسعار النفط يغيّر إطار المخاطر في الأسواق الناشئة
تساؤلات حول فعالية سياسة "أينوميكس" الاقتصادية
البحث عن الماس في إفريقيا جنوب الصحراء

إجراء ذمة وإشعار بحقوق الطبع والنشر

لقد تم جمع كافة المعلومات التي يحتوي عليها هذا التقرير والتحقق منها بعناية، غير أن مجموعة بنك قطر الوطني لا تقبل أي مسؤولية مهما كانت عن أي خسائر مباشرة أو عرضية تنشأ عن استخدامه. ومتى تم التعبير عن أي رأي، ما لم يتم النص على خلاف ذلك، فهو رأي المؤلفين ولا يتفق مع رأي أي طرف آخر، ولا يجوز نسبة هذا الرأي لأي طرف آخر. تم توزيع التقرير مجاناً لشركاء الأعمال المهمين بالنسبة لمجموعة بنك قطر الوطني، ولا يجوز نسخه سواء كلياً أو جزئياً بدون تصريح.

الفروع والمكاتب التمثيلية الدولية لـ QNB

جنوب السودان
جوبا
ص.ب. 587
جنوب السودان
QNBSouthSudan@qnb.com.qa

لبنان
شارع أحمد شوقي
مبنى كاييتال بلازا
ميناء الحصن سوليدار - بيروت
لبنان
الهاتف: +961 1 762 222
الفاكس: +961 1 377 177
QNBLebanon@qnb.com.qa

الصين
الطابق 9، غرفة 930
المركز المالي العالمي بمدينة شانغهاي،
100 سنشوري أفينو،
منطقة بودونغ الجديدة،
شانغهاي
الصين
الهاتف: + 8621 6877 8980
الفاكس: + 8621 6877 8981

السودان
طريق أفر يقيا - العمارات
شارع رقم 9، ص.ب. 8134
السودان
الهاتف: +249 183 48 0000
الفاكس: +249 183 48 6666
QNBsudan@qnb.com.qa

موريتانيا
سيتي ستر الخيمة
10 شارع مامادو كوناتي
موريتانيا
الهاتف: +222 45249651
الفاكس: +222 4524 9655
QNBmauritania@qnb.com.qa

فرنسا
65 شارع دلينا
75116 باريس
فرنسا
الهاتف: +33 1 53 23 0077
الفاكس: +33 1 53 23 0070
QNBParis@qnb.com.qa

المملكة المتحدة
51 شارع غروسفينور
لندن W1K 3HH
المملكة المتحدة
الهاتف: +44 207 647 2600
الفاكس: +44 207 647 2647
QNBLondon@qnb.com.qa

عمان
مبنى QNB
منطقة MBD - مطرح
مقابل مصرف عمان المركزي
ص.ب. 4050
الرمز البريدي: 112، روي
عمان
الهاتف: +968 2478 3555
الفاكس: +968 2477 9233
QNBoman@qnb.com.qa

إيران
المكتب التمثيلي
بناية نفال - الطابق السادس
وحدة 14 أفريقيا طهران
إيران
الهاتف: +98 21 88 889 814
الفاكس: +98 21 88 889 824
QNBiran@qnb.com.qa

اليمن
مبنى QNB
شارع الزيري
ص.ب. 4310 صنعاء
اليمن
الهاتف: +967 1 517517
الفاكس: +967 1 517666
QNBYemen@qnb.com.qa

سنغافورة
ثري تيماسيك أفينو
01-27، برج سيتينيال
سنغافورة 039190
سنغافورة
الهاتف: +65 6499 0866
الفاكس: +65 6884 9679
QNBSingapore@qnb.com.qa

الكويت
برج العربية،
شارع أحمد الجابر
منطقة شرق
ص.ب. 583
دسمان 15456
الكويت
الهاتف: +965 2226 7023
الفاكس: +965 2226 7031
QNBKuwait@qnb.com.qa

شركات QNB التابعة والزميلة

الجزائر

بنك الإسكان للتجارة والتمويل (HBTF)
الهاتف: +213 2191881/2
الفاكس: +213 21918878

العراق

مصرف المنصور
شركة زميلة
ص.ب. 3162
مكتب بريد العلوية
منطقة الوحدة بغداد
الهاتف: +964 1 7175586
الفاكس: +964 1 7175514

سويسرا

QNB Banque Priv'ee
3 شارع الألب
ص.ب. 1785
1211 جنيف 1 مونت بلانك
سويسرا
الهاتف: +41 22907 7070
الفاكس: +41 22907 7071

البحرين

بنك الإسكان للتجارة والتمويل (HBTF)
الهاتف: +973 17225227
الفاكس: +973 17227225

الأردن

بنك الإسكان للتجارة والتمويل (HBTF)
شركة زميلة
ص.ب. 7693
الرمز البريدي 11118 عمان
الأردن
الهاتف: +962 6 5200400
الفاكس: +962 6 5678121

سورية

QNB سورية
شارع بغداد
ص.ب. 33000 دمشق
الهاتف: +963 11-2290 1000
الفاكس: +963 11-44 32221

مصر

QNB الأهلي
دار شامبليون
5 شارع شامبليون، مركز المدينة 2664
القاهرة
مصر
الهاتف: +202 2770 7000
الفاكس: +202 2770 7099
Info.QNBAA@QNBALAHLI.COM

ليبيا

مصرف التجارة والتنمية
برج بي سي دي، شارع جمال عبد الناصر
ص.ب. 9045، البرقاء
بنغازي
ليبيا
الهاتف: +218 619 080 230
الفاكس: +218 619 097 115
www.bed.ly

تونس

QNB - تونس
شركة زميلة
شارع مدينة العلوم
ص.ب. 320 - 1080 رمز بريد تونس
تونس
الهاتف: +216 7171 3555
الفاكس: +216 7171 3111

الهند

QNB (India) Private Limited
802 تي سي جي - المركز المالي
مجمع باندر كيرلا،
شرق باندر
مومباي 400051
الهند
الهاتف: +91 22 26525613

فلسطين

بنك الإسكان للتجارة والتمويل (HBTF)
الهاتف: +970 2 2986270
الفاكس: +970 2 2986275

الإمارات العربية المتحدة

البنك التجاري الدولي
شركة زميلة
ص.ب. 4449 دبي،
شارع الرقة، الديرة
الإمارات العربية المتحدة
الهاتف: +971 04 2275265
الفاكس: +971 04 2279038

إندونيسيا

برج QNB إندونيسيا، 18 بارك
جي أي. جندرال سودريمان كاف.
53-52 جاكرتا 12190
الهاتف: +62 21 515 5155
الفاكس: +62 21 515 5388
qnbkesawan.co.id

قطر

شركة الجزيرة للتمويل
شركة زميلة
ص.ب. 22310 الدوحة
قطر
الهاتف: +974 4468 2812
الفاكس: +974 4468 2616